

Distr.: General
28 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الخمسون

جنيف، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

الأزمة المالية والسياسة الاقتصادية الكلية وتحديات التنمية في أفريقيا

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز

كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثير سلبي على اقتصادات البلدان الأفريقية. كما ولدت الأزمة وجددت النقاش بشأن انتهاج السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الأفريقية حالياً في كيفية الاستعداد للتعافي في أعقاب الأزمة، وضمان ألا تؤدي التدابير السياساتية المتخذة للتصدي للأزمة إلى حدوث مشاكل في الأجلين المتوسط والطويل فيما يتصل بالقدرة على تحمل أعباء الديون. ويتطلب التصدي الفعال لهذا التحدي أن تقيم البلدان الأفريقية أسواقاً إقليمية قوية، وأن تُطلق قدرات الشركات والمشاريع الإنمائية المحلية، وأن تبني القدرة على مقاومة الصدمات.

مقدمة

١- تمثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نجمت عن انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ تحديات كبيرة أمام البلدان الأفريقية وواضعي السياسات فيها. فقد أدت إلى انخفاض شديد في معدلات النمو، كما أنها تؤدي ببطء إلى انعكاس اتجاه التقدم الذي أحرزته هذه المنطقة في أدائها الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول أدناه). كما تقوّض الأزمة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ الذي هو موعد تحقيقها. ويختلف نطاق الأزمة وطبيعة تأثيرها من بلد إلى آخر، بحسب هيكله التصديري، ودرجة اعتماده على رأس المال الخارجي، ومدى توافر الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية وحماية الفئات الضعيفة.

٢- وقبل نشوب الأزمة الحالية، كانت الحكمة التقليدية هي أن على البلدان التي تعاني من اضطرابات اقتصادية أن تتخذ تدابير تكشف في شكل سياسات نقدية ومالية تقييدية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأسفر ذلك عن وضع سياسات اقتصادية كلية في أفريقيا مُسايِرة للتقلبات الاقتصادية الدورية، وبدلاً من أن تكون مقاومة لها كما في البلدان المتقدمة، ومع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على النمو وجهود الحد من الفقر. وقد بينت الأزمة الحالية أوجه قصور هذا النهج إزاء السياسة الاقتصادية الكلية وجدّدت الاهتمام باستخدام السياسات النقدية والمالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما طرحت الأزمة أسئلة بشأن دور تحرير حساب رأس المال في البلدان النامية.

٣- وعلى خلاف ما حدث في الأزمات السابقة، فقد تصدّت بعض البلدان الأفريقية بشكل حاسم للاضطرابات الاقتصادية الحالية باعتماد سياسات نقدية وضريبية ومالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية. كما اعتمدت هذه البلدان تدابير على المستوى الإقليمي، مثل المرفق التمويلي الذي أنشأه صندوق التنمية الأفريقي، وتشكيل لجنة تضم عشرة من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لرصد الأزمة واقتراح طرق لتخفيف آثارها في المنطقة. وقد ساعدت هذه الإجراءات الوطنية والإقليمية على الحد من التأثيرات الضارة للأزمة في المنطقة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان الأفريقية حالياً في كيفية الاستعداد للتعافي بعد الأزمة، وكذلك في كيفية ضمان ألا تؤدي التدابير السياساتية المتخذة من أجل التصدي للأزمة إلى حدوث مشاكل في الأجلين المتوسط والطويل فيما يتعلق بالقدرة على تحمل أعباء الديون. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان الأفريقية إلى إعادة بناء اقتصاداتها وإلى إرساء الأسس لتنشيط النمو الاقتصادي القوي والمتين. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والحد من التعرض للصدمات.

الأداء الاقتصادي الحديث لأفريقيا

المتغير	٢٠٠٧-٢٠٠٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠١	٢٠٠٩
معدل النمو الحقيقي (في المائة)	٥,٦	٥,١٨	١,٦٩
معدل التضخم (في المائة)	٨,٣	١٠,٢٥	٩,٠٥
الدين الخارجي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٤٦,٢	٢٢,٣٧	٢٥,٣٧

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤- ومن هذا المنطلق، تتناول هذه الورقة الأداء الماضي للسياسات الاقتصادية الكلية في أفريقيا. كما تحدّد بعض الدروس المستفادة في مجال السياسات من الأزمة المالية والاقتصادية، وتبيّن كيف ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنتهياً في مرحلة ما بعد الأزمة (مرحلة التعافي) من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والحد من التعرض للصدمات. وقد أعدت الورقة على النحو التالي. الفصل الأول يقدم توضيحات بشأن السياسات الاقتصادية الكلية المسيرة للتقلبات الاقتصادية الدورية، والمنفّذة في أفريقيا، في حين يناقش الفصل الثاني الدروس المستفادة من الأزمة الحالية. ويركز الفصل الثالث على الإجراءات السياسية اللازمة لإعادة بناء الأسس الاقتصادية للبلدان الأفريقية، وهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقوي. ويتضمن الفرع الأخير الملاحظات الختامية.

أولاً - فهم ما تتسم به السياسات الاقتصادية الكلية المنفّذة في أفريقيا من طابع المسيرة للتقلبات الاقتصادية الدورية

٥- تواجه البلدان الأفريقية تقلبات كبيرة في النمو الاقتصادي. ويُعزى ذلك لأسباب متنوعة، منها اعتماد هذه البلدان على صادرات السلع الأولية ذات الأسعار المتقلبة، وعدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص والرسمي، والقابلية للتأثر بتغير المناخ. ومن حيث المبدأ، يمكن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية المقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية في امتصاص آثار هذه الصدمات على النتائج. غير أن السياسات الاقتصادية الكلية في أفريقيا كانت في الماضي مسيرة للتقلبات الدورية. فمثلاً، تترع السياسات المالية إلى التوسع أثناء فترات الازدهار وإلى التشدّد في فترات الانتكاس، مما يضخّم ويُفاقم التأثير الضار للصدمات على النتائج^(١). وهناك عدة أسباب تكمن وراء اعتماد البلدان الأفريقية والبلدان النامية بشكل عام لسياسات اقتصادية كلية مسيرة للتقلبات الاقتصادية الدورية، بدلاً من اعتماد سياسات مقاومة للتقلبات الدورية من شأنها أن تدعّم جهودها الإنمائية.

¹ Thornton J (2008). Explaining pro-cyclical fiscal policy in African countries. *Journal of African Economies*. Vol. 17, No. 3.

٦- وحتى بداية الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، كانت الحكمة التقليدية هي أن الهدف الأول للسياسة المالية ينبغي أن يكون إبقاء التضخم في مستوى منخفض ومستقر^(٢). ونظراً لهذا الأسلوب في التفكير، انصب اهتمام المصارف المركزية في المنطقة على تأثير إجراءاتها السياساتية على التضخم لا على تأثيراتها على النتائج. ومن ثم، غالباً ما تتردد هذه المصارف المركزية في انتهاج سياسات نقدية توسعية أثناء فترات الانتكاس خوفاً من أن تسبب تلك السياسات تضخماً وتقوّض الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما أنه في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، طُلب من البلدان الأفريقية المشاركة في مرفق التكيف الهيكلي المحسّن التابع لصندوق النقد الدولي اعتماد سياسات نقدية تقييدية من أجل التصدي للاضطراب الاقتصادي المقترن بارتفاع شديد في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية^(٣). وهذه الأوضاع تحدّ بشدة من قدرة البلدان الأفريقية على انتهاج سياسات نقدية مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية، وتسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المنطقة.

٧- وفيما يتعلق بالسياسة المالية، فإن أحد الأسباب الرئيسية لاعتماد سياسات مسابرة للتقلبات الاقتصادية الدورية هو أن تمويل (إقراض) البلدان الأفريقية يساير التقلبات الاقتصادية الدورية. ففي حالات الانتكاس الاقتصادي، تعجز البلدان الأفريقية عن الحصول على القروض أو أنها تحصل عليها بأسعار فائدة شديدة الارتفاع، مما يجعل من الصعب تمويل العجز. وعلى ذلك، كان الأسلوب المالي النموذجي للبلدان الأفريقية في التصدي للأزمة الاقتصادية هو خفض الإنفاق الحكومي، مع ما يمكن أن يُصاحب ذلك من عواقب سلبية على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو. وتتسم السياسات المالية في معظم البلدان النامية بمسابقة التقلبات الاقتصادية الدورية نظراً لعوامل الاقتصاد السياسي. ففي البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، مثلاً، عادةً ما يحاول الناحيون تخفيض الريوع السياسية (الاستهلاك العام غير المُنتج) بالمطالبة بمزيد من السلع العامة وبخفض الضرائب في فترات الازدهار^(٤). ويدفع ذلك الحكومات إلى انتهاج سياسات مالية مسابرة للتقلبات الاقتصادية الدورية رغم أنها لا ترقى إلى المستوى الأمثل. كما أن الشروط المتعلقة بالسياسات، التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، تحدّ أيضاً من الإنفاق الحكومي، وتدفع الحكومات الأفريقية إلى جعل السياسات المالية متحيزة لمسابقة التقلبات الاقتصادية الدورية، وتضخّم التقلبات الاقتصادية. وثمة عامل آخر يُسهم في انتهاج سياسات مالية مسابرة للتقلبات الاقتصادية الدورية في أفريقيا، هو وجود قواعد مالية تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمّل الديون أو الوفاء

² Blanchard O, Dell’Ariccia G and Mauro P (2010). Rethinking macroeconomic policy. International Monetary Fund Staff Position Note, SPN/10/13.

³ Naiman R and Watkins N (1999). A survey of the impact of IMF structural adjustment in Africa: growth, social spending, and debt relief. Report of the Center for Economic and Policy Research, Washington DC; and Bird G (2001). Conducting macroeconomic policy in developing countries: piece of cake or mission impossible? *Third World Quarterly*. Vol. 22, No. 1.

⁴ Alesina A and Tabellini G (2005). Why is fiscal policy often pro-cyclical? National Bureau of Economic Research Working Paper 11600.

بمعايير التقارب التي وضعتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعادةً ما تأخذ هذه القواعد شكل تقييد للاقتراض الحكومي أو الإنفاق الحكومي أو تراكم الديون، مما يضيّق المجال المتاح للحكومات لانتهاج سياسة مالية تقديرية.

٨- وقد دفعت الأزمة الحالية الاقتصاديين وواضعي السياسات والمؤسسات المالية الدولية إلى أن يغيروا ببطء آراءهم بشأن دور السياسة الاقتصادية الكلية ويدركوا الحاجة إلى سياسات تقديرية تحد من التقلبات الاقتصادية وتدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن الاستخدام الفعال للسياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار في أفريقيا يتطلب الحد من الشروط السياساتية المترنة بالإقراض من قبل المؤسسات المالية الدولية. كما أنه يتطلب بناء مؤسسات قوية للمساءلة، وتحسين فرص الحصول على القروض، لا سيما في فترات الانتكاس. ويمكن أيضاً للبلدان الأفريقية أن تهتئ حيزاً مالياً لانتهاج سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية في المستقبل، عن طريق إدارة الإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية إدارة أكثر فعالية.

ثانياً - الدروس السياسية المستفادة من الأزمة

٩- هناك دروس مهمة في مجال السياسات العامة يمكن أن تستخلصها أفريقيا والمجتمع الدولي من الأزمة الحالية. ففي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، اعتمد العديد من البلدان الأفريقية إصلاحات اقتصادية شاملة قلّصت دور الدولة في الاقتصاد. واستند ذلك إلى مبررات مفادها أن القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص، وأن الأسواق الذاتية التنظيم يمكنها أن تضمن أن يكون نمو الناتج قريباً من مستوى القدرات الكامنة. وقد بينت الأزمة الحالية أن هذه التأكيدات تشوبها أوجه قصور شديدة، وأن للدولة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية. وبوجه خاص، بينت الأزمة الحالية أنه على الرغم من أن آلية السوق تمثل إطاراً حيويّاً للأنشطة الاقتصادية، يجب على الحكومات أن تمارس الرقابة المناسبة. ومن ثم، يجب على واضعي السياسات تحقيق التوازن السليم بين دور الدولة ودور الأسواق من أجل تحقيق نتائج إنمائية أفضل.

١٠- وثمة درس آخر مستفاد من الأزمة، هو أن السياسة النقدية ليست غاية في حد ذاتها. فالسياسة النقدية مفيدة بقدر ما تدعم الجهود الإنمائية للبلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي ألاّ تركز السياسة النقدية على التضخم فحسب، بل ينبغي لها أيضاً أن تضع في الاعتبار على نحو واضح مسائل النمو والاستقرار المالي بغية الحد قدر الإمكان من تأثير الصدمات على الاقتصاد. وأحد طرق تحقيق ذلك هو تغيير الاختصاصات الحالية للمصارف المركزية بحيث تشمل أهداف النمو والاستقرار المالي.

١١- وقد ألفت الأزمة أيضاً الضوء على حاجة البلدان الأفريقية إلى حيز للسياسات يمكنها من التصدي للصدمات المناوئة. وبوجه خاص، بينت الأزمة ضرورة وجود سياسة مالية فعالة لتخفيف حدة تأثيرات الصدمات على الناتج. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي، ولا سيما الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية لدعم البلدان التي تواجه مشاكل في المدفوعات الخارجية وأزمات اقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تنظر في الحد من الشروط السياسية المترتبة بتسهيلات القروض، بغية تحسين قدرة البلدان النامية على التصدي للصدمات بشكل سليم. كما تحتاج البلدان الأفريقية إلى الحصافة في إدارة إيرادات السلع الأساسية في أوقات الازدهار لإفساح المجال أمام انتعاج سياسات مالية المقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية في المستقبل. كما ينبغي لهذه البلدان أن تبني قدراتها على مواجهة الصدمات الخارجية عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطوير البنية الأساسية، وتقديم الحوافز المحددة الهدف لتعزيز نقل التكنولوجيا من قبل المستثمرين الأجانب، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات الصناعية عن طريق تحسين بيئة الأعمال التجارية.

١٢- وثمة درس آخر مستفاد من الأزمة، وهو أن البلدان المتقدمة ليست بمأمن من الأزمات المالية والاحتلالات الناجمة عن أوجه القصور في اقتصاد السوق. وفي الماضي، كان صندوق النقد الدولي يركز أنشطته الرقابية في الغالب على البلدان النامية مفترضاً أن النظم المعمول بها في البلدان المتقدمة تؤدي وظائفها على نحو جيد. وأدى ذلك إلى إغفال المخاطر النظامية الناجمة عن الإجراءات السياسية التي تتخذها البلدان المتقدمة. وثمة حاجة لأن يمارس صندوق النقد الدولي مسؤولياته الإشرافية بفعالية أكبر وبطريقة متوازنة. ولكن، لكي يتحقق ذلك، ينبغي تغيير هيكل الإدارة في الصندوق بحيث يعكس على نحو أفضل تشكيلة أعضائه، ويسمح بأن يكون للبلدان النامية صوت مسموع وتمثيل أكبر.

١٣- وقد استُخلص درس رئيسي آخر من الأزمة الحالية وهو أن ثمة حاجة إلى اتباع نهج حذر إزاء تحرير حساب رأس المال. وينبغي أن يتوقف توقيت وسرعة هذا التحرير على درجة نمو السوق المالية لكل بلد، وعلى قدرة ونوعية المؤسسات التنظيمية فيه. وينبغي أن تتوفر لكل بلد أيضاً المرونة اللازمة في مجال السياسات العامة بحيث يفرض قيوداً على سوق رأس المال إذا ومتى هددت تدفقات رأس المال استقرار النظام المالي والاقتصاد المحليين.

١٤- وبينت الأزمة كذلك أن التصدي للمشاكل العالمية ينبغي أن يكون شاملاً ومنسقاً وفي الوقت المناسب. ففي الأشهر الأولى للأزمة، تصدت البلدان المتقدمة لها على المستوى الوطني في المقام الأول، وكان التنسيق ضعيفاً فيما بين البلدان. وأدى ردّ الفعل السلبي للأسواق المالية إزاء هذا النهج إلى إدراك مدى الحاجة إلى تنسيق عملية التصدي. ومن ثم، اتسمت الإجراءات السياسية التي اتخذتها البلدان المتقدمة الرئيسية، منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بالتنسيق المتزايد، ولكن مع تحيز توسعي.

١٥ - وتدلل هذه الدروس على أنه يجب على واضعي السياسات أن يكفوا عن الأخذ بنهج العمل دون تغيير إذا ما أرادوا الحد من احتمالات حدوث أزمة أخرى في المستقبل. ويستدعي ذلك اعتماد نهج عملي إزاء السياسة الاقتصادية الكلية يعترف بجوانب قوة وأوجه قصور كل من الأسواق والدولة في عملية التنمية الاقتصادية. كما يتطلب ذلك إصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي.

ثالثاً - تنشيط النمو التالي للأزمة في الاقتصادات الأفريقية

١٦ - هناك مؤشرات على أن الاقتصاد العالمي قد أخذ يدخل مرحلة التعافي^(٥). ففي البلدان المتقدمة، انخفضت فوارق أسعار الفائدة بشدة بالمقارنة مع ما كانت عليه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، واستعادت البورصات المالية الرئيسية جزءاً كبيراً من الخسارة التي تكبدتها منذ اندلاع الأزمة. ورغم هذه التطورات الإيجابية في القطاع المالي، فإن الاقتصاد الحقيقي لم يتعاف بعد من الأزمة، وقد يستغرق تحسن الوضع عدة أشهر، بل ربما سنوات. ورغم هذه الشكوك، من المرجح أن يتسم الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة بببطء التجارة، وزيادة تكلفة رأس المال، وتزايد التنظيم. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تؤدي الاقتصادات الناشئة أدواراً أكبر في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة، وذلك بسبب تزايد نصيبها في الناتج العالمي. فإذا أدى تزايد أدوارها وأنشطتها إلى زيادة في أسعار السلع الأساسية، فقد تؤدي هذه الزيادة إلى انطلاقة سريعة للنمو في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تهيب نفسها للاستفادة من مرحلة التعافي من الأزمة، وأن تنظر في اعتماد الإجراءات السياساتية التالية:

(أ) إقامة أسواق إقليمية قوية: إقامة أسواق إقليمية هو أمر ضروري يمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. ورغم التاريخ الطويل للاندماج الإقليمي في أفريقيا، لا تزال التجارة والاستثمار داخل الإقليم شديدي الانخفاض. ويقدر أن التجارة بين البلدان الأفريقية تصل إلى نحو ٩ في المائة من التجارة الأفريقية الكلية، في حين يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأفريقية نحو ١٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة^(٦). ويتطلب رواج التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية أن تعزز الحكومات الأفريقية لجهودها من أجل تطوير البنية الأساسية الإقليمية والحد من عوائق التجارة والاستثمار داخل مناطق الاتحادات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا؛

⁵ United Nations (2010). *World Economic Situation and Prospects 2010*. New York: United Nations.

⁶ UNCTAD (2009). *Economic Development in Africa 2009: Strengthening regional economic integration for Africa's development*. United Nations publication. Sales No. E-96.II.D.3. New York and Geneva.

(ب) إطلاق قدرات منظمي المشاريع الإنمائية الخاصة: فالقطاع الخاص له دور في عملية التعافي، وينبغي للحكومات الأفريقية ألا تألو جهداً في التصدي لعوائق تنمية القطاع الخاص. وثمة حاجة أيضاً لتدخل الحكومات من أجل تعزيز الاستثمارات العامة وزيادة فرص وصول منظمي المشاريع إلى مصادر تمويل موثوقة وفعالة من حيث التكلفة. وقد بينت الأزمة المالية أن البلدان الأفريقية عرضة للتأثر الشديد بصدمات التمويل الخارجي. وفي هذا السياق، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية كأساس مستدام لتمويل الاستثمارات العامة اللازمة لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية. فلا غنى عن تحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة، ومنع هروب رأس المال، وتحسين أداء القطاع الخاص، بغية تعزيز تعبئة الموارد المحلية في المنطقة^(٧). كما ينبغي النظر في الدور المحتمل لأنواع جديدة من السياسات الصناعية، جنباً إلى جنب مع تحديد تركيز الحكومات الأفريقية والجهات المانحة حالياً على التنمية الزراعية؛

(ج) بناء القدرة على تحمل الصدمات: فتعرض أفريقيا للصدمات الداخلية والخارجية له عواقب سلبية على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو. ومن ثم، ينبغي لوضعي السياسات في المنطقة اغتنام الفرصة التي تتيحها الأزمة لبناء القدرة على تحمل الصدمات، عن طريق تنمية القدرات الإنتاجية، وتجنب عدم الاتساق بين العملات وآجال استحقاق الديون، وإدارة إيرادات طفرة أسعار السلع الأساسية بطريقة تفسح المجال لانتهاج سياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية مستقبلاً.

١٧- وتحتاج أفريقيا أيضاً للمساعدة من شركائها في التنمية من أجل تحمل وطأة تباطؤ النمو العالمي وتنشيط النمو في فترة ما بعد الأزمة. وقد أدت الأزمة إلى زيادة الاحتياجات المالية لأفريقيا، ويقدر أن المنطقة ستحتاج إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي لتحقيق معدلات النمو السابقة للأزمة، وإلى ١١٧ مليار دولار لتحقيق متوسط معدل نمو قدره ٧ في المائة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٨). وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو في المنطقة. ويمكن تحقيق أقصى استفادة من هذه الزيادة في المعونة إذا أمكن تعزيز، لا تقييد، الملكية المحلية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من حيث تصميمها وتنفيذها. كما ينبغي للشركاء في التنمية أن يكفلوا الاتساق بين سياساتهم المتعلقة بالمعونة والتجارة والاستثمار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تتيح الأزمة للمجتمع الدولي فرصة لإصلاح الهيكل المالي الدولي بغية تعزيز قدرته على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين والاستجابة بشكل أنسب للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وشواغلها.

⁷ UNCTAD (2009). Enhancing the Role of Domestic Financial Resources in Africa's Development: a Policy Handbook. Geneva: UNCTAD.

⁸ Kaberuka D (2009). Start this engine: Africa's policymakers should prepare for global recovery by priming their private sectors. *Finance and Development*. June: 54-55

رابعاً - الاستنتاج

١٨ - لقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثيراً سلبياً كبيراً على اقتصادات البلدان الأفريقية، حيث خفضت النمو الاقتصادي للمنطقة في عام ٢٠٠٩ بنحو ٤ نقاط مئوية بالمقارنة مع متوسط معدل النمو السنوي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. ومن المسلم به أن بعض البلدان الأفريقية قد تصدت بفعالية للأزمة الحالية، حيث نجحت في تقليل تأثيراتها السلبية المحتملة على المنطقة إلى أدنى حد ممكن. كما أسهمت الأزمة في تغيير الآراء المتعلقة بانتهاج سياسات اقتصادية كلية، وأدت كذلك إلى المطالبة بإصلاح الهيكل المالي الدولي. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الأفريقية حالياً في الاستعداد للتعافي في مرحلة ما بعد الأزمة، وكذلك في كيفية ضمان ألا يؤدي التصدي للأزمة على صعيد السياسة العامة إلى حدوث مشاكل في الأجلين المتوسط والطويل فيما يتعلق بالقدرة على تحمل أعباء الديون. ويستلزم أي تصد فعال لهذا التحدي أن تقيم البلدان الأفريقية أسواقاً إقليمية قوية، وأن تطلق قدرات الشركات والمشاريع المحلية في مجال التنمية، وأن تبني القدرة على تحمل الصدمات. كما يتطلب ذلك تقديم الدعم من جانب شركاء أفريقيا في التنمية.

المسائل المطروحة للمناقشة

١٩ - تشمل المسائل المطروحة للمناقشة ما يلي:

- (أ) ما هي الدروس التي ينبغي أن تستخلصها أفريقيا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟
- (ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تستفيد بشكل أكثر فعالية من السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التنمية؟
- (ج) ما هو دور الدولة في التنمية الاقتصادية لأفريقيا؟ وما الذي ينبغي أن تركز عليه السياسات الزراعية والصناعية في أفريقيا في فترة ما بعد الأزمة؟
- (د) كيف ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنتهي للتعافي في فترة ما بعد الأزمة، وكيف يمكن للشركاء في التنمية والمجتمع الدولي الإسهام في هذه الجهود؟